محاضرات في أنثروبولوجيا التغير الاجتماعي

السنة الأولى ماستر انثروبولوجيا

مقدمـة:

يثير التغير الاجتماعي مجموعة من التساؤلات الإبستيمولوجية التي تستدعي القيام بوقفة تأملية بهدف إبراز حدوده من جهة، وتبيان ملامحه من جهة ثانية .ويعتبر سؤال المفهوم من الإشكالات المركزية التي تدفع بالمهتم أو الباحث السوسيولوجي إلى تمييزه عن مجموعة من المفاهيم الأخرى المتداخلة معه.

فعادة ما يتراوح استعمال مفهوم التغير الاجتماعي بين الاستعمالات التالية :التطور، التقدم، التحول، التغيير، النمو... وعلى الرغم من هذا التداخل الناجم .التداول الشائع، فإن هناك نقطا فاصلة بين التغير الاجتماعي والمفاهيم السابق ذكرها. لذلك، حري بنا، كخطوة منهجية، قبل الحديث عن التغير الاجتماعي، تحديد هذه المفاهيم دون تعميق النقاش حولها .

يعد مفهوم التطور من المفاهيم الأكثر إلصاقا بالتغير الاجتماعي، غير أنه يتميز بكونه يحصل على المدى الطويل ويفترض مرور المجتمعات الإنسانية بنفس المراحل. إنه حسب المنظور السوسيولوجي انتقال الإنسانية من حالة الهمجية إلى الحضارة(1)؛ بينما يخضع التحول إلى تغير مفاجئ وقد يكون بطيئا؛ أما التغيير فهو تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات اجتماعية تتغير معها كل بنيات المجتمع؛ وربط السوسيولوجيون مفهوم التقدم بازدهار الرأسمالية وظهور البورجوازية(2)؛ أما النمو فهو، حسب النظريات السوسيولوجية والاقتصادية، العمل على تحقيق أهداف عامة تتمثل في تقدم الإنسانية والمجتمع، وتحقيق المجتمع العصري الصناعي(3.(

إن التطرق لهذه المفاهيم بهذا الاختزال لابد وأن يصاحبه حذر إبستيمولوجي واحتياط منهجي أثناء استعمالها نظرا للحمولة الإيديولوجية التي تتميز بها خاصة مفهوما التقدم والنمو.

يترتب عن هذا الخلط الحاصل في استعمال هذه المفاهيم وتوظيفها، نتيجة التداخل القائم بينها، نوع من العتامة التي تفرض علينا إزالتها كمدخل منهجي بغية تمييز التغير الاجتماعي عنها والتي تلحق بها خطأ.

لذلك، نجد أنفسنا أمام التساؤلات المنهجية التالية والتي تفرض نفسها علينا .ما المقصود بالتغير الاجتماعي؟ كيف قاربه الفكر الاجتماعي؟ وكيف استعمله السوسيولوجيون؟ وكيف وظف في الفكر الأنتروبولوجي؟ وما مدى الاختلاف القائم بين النظريات السوسيولوجية التي تداولته؟ وبماذا تتميز المقاربة الفردانية في تناولها لمفهوم التغير الاجتماعي عن باقي المقاربات النظرية الأخرى؟

تحديد مفهوم التغير الاجتماعي :

يقوم الباحث المهتم بالتغير الاجتماعي بسؤال منهجي وإبستيمولوجي حول «ما الذي يتغير اجتماعيا؟» هذا السؤال يعد مدخلا لسلسلة أخرى من الأسئلة التي تدفع بهالباحث إلى تحديد المجالات التي يحدث في ظلها التغير الاجتماعي، والعناصر التي يمسها.

إلى جانب تحديد إشكالية مجالات التغير الاجتماعي، لا يجب أن نغفل قضايا أخرى تتقاطع مع سابقاتها كالتساؤل حول المسار الذي يقطعه التغير الاجتماعي، وهل هو تغير مستمر أم متقطع؟ وهل يتعرض للمقاومة؟ وما هو إيقاعه؟

إن هذه التساؤلات الجوهرية ما هي إلا مداخل ضرورية تساعدنا على تحديد مفهوم التغير الاجتماعي، دون أن يعني ذلك تعميق التحليل حولها. لذلك، فالإجابة عنها تقتضي استحضار التعريف الذي قدمه Guy rocher، حيث قال ان: «التغير الاجتماعي هو ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يمس كل تشكيل اجتماعي لجماعة ما سواء كان استثنائيا أو مؤقتا، ويعمل على تغيير مسار تاريخ هذه الجماعة»(4). وهكذا، فالتغير الاجتماعي يعبر، حسب روشيه، عن تلك التغيرات البسيطة التي يمكن ملاحظتها والتأكد منها بالتحقق والدراسة observable et vérifiable في الزمان والمكان.

إن الحديث عن التغير الاجتماعي يعني الانطلاق من مجتمع معطى بالنسبة لحالة اجتماعية سابقة عليه قصد تحديد سياقات هذا التغير ومجالاته، وبالتالي، فقد لا يعدو أن يكون هذا المعطى هو المجتمع التقليدي عندما يكون مرتبطا بمعالجة ما هو تنموي، إذ يصبح هذا المجتمع مرجعية لقياس درجة ومستوى التغير الاجتماعي كما يقول لازاريف(5.(

تدفعنا محاولة تحديد مفهوم التغير الاجتماعي إلى التساؤل عن أشكال وتجليات حضوره سواء في الفلسفة الاجتماعية أو في مختلف المقاربات السوسيولوجية والأنتروبولوجية التي ساهمت كل منها على استكشافه والتأسيس له بالشكل الذي ينسجم مع الطروحات والنظريات المؤسسة لذلك.

يعد التغير من السمات التّي لازمت الإنسانية مذ نشأتها إلى العصر الحاضر، لدرجة أصبح من السنن المسلم بها، والدالة على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقق للإنسان استمرار أنماط وقيّم اجتماعية متجددة يشعر في ظلها بذكاء الرؤية ضمن فعالية الإنجاز الحضاري.

كما أنّ التغير يستهدف القيم والمعايير والاتجاهات الاجتماعية ، وعلاقاتها المفترضة والتبادلية ، يتبعها بالضرورة تغير في السلوك الفردي والجمعي.

فحركة التغير في التاريخ الإنساني تتطلب نوعا من الإدراك والوعي المتكامل والعمل المستمر ضمن عناصر تشكل مادة التغير و ضوابط لا غنى عنها ، وإلاّ فإنّه لا شفاء من الداء العضال الذي ينخر ذلك الجسد المجتمعي المراد إصلاح ما اعوج منه.

وفي رحلة رسم لوحة التغير، تبرز موانع ومعوقات تمنع مشاهدة حركة التغير المسطر لها مما يؤدي إلى تعطيل مسار التنامي والاتساع التغيري ، وبطء قوى التغير، مما يمس مستقبل التغير.

وهذا العصر الذي نعيش فيه تشهد مجتمعاته الصناعية ثورة شاملة صنعها تراكم الكشوف العلمية، واستخدام الجديد منها في اكتشاف المزيد ...

فأخذت صورة الحياة كلها تتغير بمعدلات سرعة هائلة، وأمتد التغير إلى كل شيء ... إلى الأشياء المادية من حولنا، وإلى العلاقات التي تربط الإنسان بالبيئة، وبالناس، وبالأفكار وبالمعتقدات... وبلغت معدلات سرعة هذا التغير الشامل مبلغا نستطيع أن نقول معه أن الإنسان المعاصر يصبح كل يوم ليجد نفسه أمام عالم غير الذي نام عنه بالأمس، وهو مطالب . مع ذلك . بأن يتكيف مع هذه التغيرات، وأن يرتب حياته كل يوم على أساس العالم الجديد.

والتغير يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه ، في خلال فترة محددة من الزمن . وعندما تضاف كلمة الاجتماعي يصبح " التغير الاجتماعي " Social Changeهو : التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة . إلا أنه ليست كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية ، فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة : المادي والمعنوي . وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات ، واختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات والتقاليد وفي الأدوات المستخدمة والخبرات ..الخ . فما هو التغير الاجتماعي بين تلك التغيرات التي تحدث داخل المجتمع ؟

ولكن إذا كان التغير سمة وطبيعة من طبائع الكون والحياة... ترى هل للإنسان بما أوتي من طاقات عقلية وجسمية القدرة على تعديل وتوجيه مسار التغيرات التي تحدث في المجتمع وفي الثقافة؟ وما تفسير التغيرات التي تنتاب المجتمع، وما العوامل الدافعة لهذه التغيرات؟ وهل هناك فرق بين التغير الاجتماعي والثقافي؟.وكيف تناولت النظريات الأنثروبولوجية موضوع التغير الاجتماعي؟

هذه التساؤلات وأخرى نحاول أن نوضحها في هذه المحاضرات

أولا : مفهوم التغير.

المفهوم اللغوي: جاء في المعجم الوسيط أن التغيرهو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"

و ذكر ابن منظورأن" تغير الشيء عن حاله: تحول. وغَيَّرَهُ : حولَّه وبدَّله ، كأنه جعله غير ما كان . وفي القرآن الكريم:(ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم).(الأنفال / 53) قال ثعلب: حتى يبدلوا ما أمرهم الله...إلى أن قال : وغِيَر الدهر : أحواله المتغيرة ..

الفرق بين التغير والتغيير.

1- يفيد "التغير" بصفة عامة تحول الشيء من حال إلى حال بشكل مفاجئ وقاطع، وتترتب نتائجه على مدى ما سوف يحالفه من ظروف محيطه به.

أما "التغيير" فيفيد التحول القائم على فكر وتدبُّر مُسبق، ونتائج تكون محسوبة بقدر المستطاع، والخلل في هذا التحول يكون في مساحه ضيقه يسهُل السيطرة عليها.

المفهوم الاصطلاحي:

ظهور مصطلح التغير الاجتماعي.

- استخدم اول مرة في كتابات (ادم سميث) وعلى الاخص كتابه المشهور (ثروة الامم)الذي نشر في القرن الثامن عشر ،لكن لم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الاجتماع الامريكي اوجبرن كتابا يحمل نفس العنوان في عام 1922

راى عالم الاجتماع هذا التغير انه ظاهرة عامه ومستمرة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفه معينه لذلك وجد في اصطلاح التغير الاجتماعي مفهوما متحررا من التقيم

جرت العادة على ارتباط اصطلاح "التغير" بمضاف واحد محدد هو "المجتمع"،فكان الاصطلاح المركب الناشئ "التغير الاجتماعي" هو الاصطلاح الأكثر ذيوعًا واستخدامًا على حساب أنماط التغير الأخرى في مختلف المجالات والميادين، ويرجع ارتباط المجتمع باصطلاح "التغير" إلى أن

"التغير الاجتماعي" تغير شبه شامل للتغيرات التي تجري في مختلف الميادين الأخرى، ويعني هذا أن المجتمع أشبه بالمرآة التي ينعكس عليها أو فيها كل التغيرات التي تحدث في الميادين الأخرى: الأخلاقية والنفسية، والسياسية والاقتصادية الأخرى.

- ان المجتمعات عرضة للتقدم في بعض النواحي والتأخر في نواحي أخرى . فليس هناك تقدم مطلق ولكن هناك تغيراً , لأن التغير قد يكون ارتقاءً وتقدماً وقد يكون تأخراً وتراجعاً.
- التغير الاجتماعي: "ظاهرة تحدث في كل زمان ومكان، ويعرفه الباحثون بأنه: "هو التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي؛ مثل: زيادة أو تناقص حجم المجتمع، أو في النظم أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى أو في اللغة أو في المعتقدات أوالمواقف".
- ويعرفه باحثون آخرون:" بأنه الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة اجتماعية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن ملاحظتها وتقديرها، وهى تحدث بفعل عوامل خارجية"
- التغير الاجتماعي: "في حقيقته هو انتقال البيئة الاجتماعية من حال إلى حال، وغالبًا ما تكون الحالة التي انتقل منها المجتمع هي حالة استقرار وثبات نسبي بغض النظر عن طبيعة هذا الاستقرار؛ من التخلف أو التحضر، أو من الخطأ أو الصواب،
- وليس من الضروري أن يكون التغير تطورًا، وإنما قد يكون انحدارًا بالمجتمع نحو الأسوأ، لكنه بصفة عامة آلية جمعية لا شعورية، يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما تتعرض له من تهديد أو خطرٍ يمس البنية الاجتماعية، أو الأخلاقية، أو القِيَمية.
- على خلاف "التغير الاجتماعي" يعرف "التغيير الاجتماعي"بأنه الفاعلية الآلية الشعورية الرامية إلى إحداث تغيير محدد في البيئة الاجتماعية، أو في جانب منها، أو عدة جوانب أخرى. ويقف وراء التغيير فاعل ما داخلي أو خارجي، يريد أن يغير أمرًا ما، أو سلوكًا ما، أو عادة، أو قيمة، أو نمطًا ما من أنماط الحياة، أو غير ذلك.
- ويريد هذا الفاعل إحداث هذا التغيير لأمر ما يريده هو؛ ولذلك ليس من الضروري أن يكون التغيير متجهًا نحو الإيجابية أو الصواب، فقد تكون إرادة الفاعل متجهة نحو إحداث خللٍ ما، أو تكريس سلوكٍ، أو معتقد أو قيمة، تخدم مصالحه هو بغض النظر عما يكون لهذا التغيير من أثر على المجتمع في الأمدَين القريب أو البعيد.

- الفاعل في التغيير قد يكون فردًا أو مؤسسة أو جماعة، وأيًّا كان الأمر، فلا يمكن أن يكون للفرد وحده – إلا في استثناءات نادرة – قُدرة على أن ينفذ مخططه التغييري، إلا من خلال جماعة أو مؤسسة، أو جمعية أو وسيلة إعلامية، أو منتدى،ويصعب على الفرد وحده أن يحدث التغيير في المجتمع إلا إذا كان فردًا مختلفًا متميزًا في إمكانياته وقدراته ومُخططاته عن الآخرين.

الفرق بين التغير والتغيير الاجتماعي:

التغير الاجتماعي	التغيير الاجتماعي
1- يكون بطريقة تلقائية وليس مقصودة بفعل الانسان .	1- يكون مخطط بتدخل الانسان.
2- نتيجة تأثير الانسان في واقعه الاجتماعي .	2- يسعى الى اقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي والمثالي لحاجات المجتمع

مفهوم التغير الاجتماعي:

تغيرات تلحق بالبناء الاجتماعي وبالثقافة السائدة وتختلف في عمقها ومداها باختلاف عوامل متعددة في داخل الثقافة ومن خارجها ,والتغيرات الاجتماعية التي تصيب أي مجتمع تعد نافعة وايجابية في جوهرها إذا ما حققت متطلبات وحاجات الأفراد في بلوغ التقدم ,ذلك التقدم الذي يستند إلى أساس أخلاقي وتربوي يقره المجتمع .

الفرق بين مصطلحي اجتماعي ومجتمعي:

- 1-تتشابه كلمة "اجتماعي "مع كلمة "مجتمعي"؛ ولهذا فإن الكثيرين يخلطون بين الكلمتين، ورغم هذا التشابه بينهما، فإنهما غير مترادفتين؛ فالإنسان يمكن أن يكون اجتماعيًّا أو غير اجتماعي، لكنه لا يمكن أن يكون مجتمعيًّا.

2-الكلمتان مشتقتان من أصل لا تيني هو socii، بمعنى: الحلفاء، ويرى بعض الباحثين أنهما مشتقتان من كلمة sociu بمعنى :الصاحب أو الحليف أو الرفيق .

- اجتماعي:

تشير كلمة "اجتماعي "إلى العالم حولنا وإلى تفاعلات الناس وتعايشهم مع بعضهم البعض، ويشار إلى الإنسان عادة بأنه حيوان اجتماعي، بمعنى أنه لا يمكن أن يعيش منعزلاً عن الآخرين، وتتناقض كلمة "اجتماعي "في الغالب مع الحياة أو الشؤون الخاصة للأفراد، على الرغم من أن هناك كلمات مثل "غير اجتماعي ASOCIAL "أو ANTI SOCIALالتي تصف بعض الناس الذين يتجنبون الارتباط بالآخرين، أوالأنشطة المدمرة التي يحتمل أن تصيب المجتمع بالضرر.

- مجتمعي:

✍ كلمة "مجتمعي"، فهي حيادية، وذات استخدام محدود، وأكثر الناس استخدامًا لها هم الكتاب وعلماء الاجتماع الذين يستخدمونها في أمور تتعلق بالمجتمع.

✍ اجتماعي

كلمة "اجتماعي "لها معان عديدة، وأصبحت تعبر حديثًا عن موضوعات تخص الناس العاديين، ومن هنا انتشر استخدام مصطلحات؛ مثل: القيم الاجتماعية، السياسات الاجتماعية، العدالة الاجتماعية، عدم المساواة الاجتماعية، النسيج الاجتماعي للمجتمع.

كما أنها ترتبط في أحد معانيها بالاشتراكية، ولأن بعض معاني هذه الكلمة يرتبط بالمجتمع، اختلط على الناس الفرق بينها وبين كلمة "مجتمعي."

- مجتمعي:

كلمة "مجتمعي "كلمة قديمة تمامًا، ولكنها لم تستخدم إلا منذ عقود مضت، وتتضمن أي شيء له علاقة بالمجتمع، ومن هنا يتحدث الناس عن القيم المجتمعية والتغيرات المجتمعية، وعن التهديدات المجتمعية، وهكذا.

ومع ذلك فإن هذه الكلمة لها معنى محدد، يرتبط بالمجتمع أو يتحدث عنه، وربما كان هذا هو السبب في أن تقبع كلمة "مجتمعي "في الخلف، بينما انتشرت كلمة "اجتماعي"، وطغى استخدامها بين كل الناس حول العالم.

ولذلك، فمن الضروري في دراسة الإنسان وأعماله، أن نميّز بين عبارة " ثقافة " وعبارة " مجتمع " المرافقة لها. فالثقافة – كما في تعريفاتها – هي طريقة حياة شعب ما، أمّا المجتمع فهو تكتّل منظّم لعدد من الأفراد، يتفاعلون فيما بينهم ويتبعون طريقة حياة معيّنة .. وبعبارة أبسط : المجتمع مؤلّف من أناس، وطريقة سلوكهم هي ثقافتهم .

علاقة الأنثروبولوجيا بعلم الاجتماع:

إنّ مصطلح / علم الاجتماع / مشتقّ من كلمتين، الأولى هي) سوسيو(Sociu اللاتينية، وتعني رفيق أو مجتمع .والثانية) لوغوس (Logos اليونانية، وتعني العلم أو البحث

يعرف علم الاجتماع بأنّه : العلم الذي يدرس الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها، ويتحرّى أسباب الحوادث الاجتماعية وقوانين تطوّرها .(الحصري، 1985، ص مقال)

ويعرّف بصورة أوسع، بأنّه : أحد العلوم الإنسانية الهامة التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وهو من العلوم التي تحاول الوصول إلى قوانين وقواعد تفسّر الظواهر الاجتماعية، سواء كانت هذه الظواهر في شكل جماعات بشرية، أو نظم ومؤسّسات اجتماعية أو إنسانية. وهو بالتالي، العلم الذي يساعد في تكيّف الفرد والمجتمع للعيش معاً، ضمن أهداف معيّنة يسعون إلى تحقيقها، من أجل التقدّم والاستمرارية) .عيسى، 1986، ص 13 (.

فعلم الاجتماع إذن، يدرس العلاقات بين الأفراد وعمليات التفاعل فيما بينهم، وتصرّفاتهم كأعضاء مكوّنين لهذه الجماعة .فهو يركّز على سلوكات الأفراد ضمن هذا المجتمع أو ذاك، ويدرس بالتالي تأثير البيئة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية (في تكوين الشخصيّة الإنسانية، وتحديد العلاقات بين الأفراد .)الجيوشي والشماس، 2002/2003، ص 59(

. وبما أنّ علم الاجتماع يتناول التفاعل الاجتماعي عندما يدرس الجماعة، فإنّ ثمّة تداخلاً كبيراً بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فكلاهما يدرس البناء الاجتماعي والوظائف الاجتماعية..

وهكذا نجد أنّ ثمّة صلة من نوع ما، بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا،بالنظر إلى أنّ كلاًّ منهما يدرس الإنسان .ويتجاوز الترابط بينهما المعلومات التي يهدف كلّ منهما الحصول عليها، إلى منهجيّة البحث من حيث طريقته وأسلوبه، إلى حدّ تسمّى الأنثروبولوجيا عنده، بعلم الاجتماع المقارن، على الرغم أن أنّها تهتمّ بالجانب الحضاري عن الإنسان ، بينما تقترب دراسة علم الاجتماع من الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

فعلم الاجتماع يركّز في دراساته على المشكلات الاجتماعية في المجتمع الواحد، كما يدرس الطبقات الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك من المجتمعات الحديثة، ويندر أن يدرس المجتمعات البدائية أوالمنقرضة.

بينما تركّز الأنثروبولوجيا) علم الإنسان (في دراساتها، على المجتمعات البدائية/ الأولية، وأيضاً المجتمعات المتحضّرة / المعاصرة.

ولكنّ دراسة الأنثروبولوجيا للمجتمعات الإنسانية، تتركّز في الغالب على: التقاليد والعادات والنظم، والعلاقات بين الناس، والأنماط السلوكية المختلفة، التي يمارسها شعب ما أو أمّة معيّنة) .أبو هلال، 1974، ص 1)

أي أنّ علم الأنثربولوجيا ا يدرس الحياة الاجتماعية (المجتمع ككلّ) ، وينظر إليها نظرة شاملة، ويدرس البيئة العامة، والعائلة ونظم القرابة والدين،

بينما تكون دراسة علم الاجتماع متخصّصة إلى حدّ بعيد .حيث يقتصرعلى دراسة ظواهر محدّدة أو مشكلات معيّنة، أو مشكلات قائمة بذاتها،كمشكلات : الأسرة والطلاق والجريمة، والبطالة والإدمان والانتحار)... (لطفي، 1979، ص45) .

وإذا كان ثمّة تباين أو اختلاف بين العلمين، فهو لا يتعدّى فهم الظواهرالاجتماعية وتفسيراتها، وفق أهداف كلّ منهما

.فبينما نجد أنّ الباحث في علم الاجتماع، يعتمد على افتراضات نظرية لدراسة وضع المتغيرات الاجتماعية،ويحاول التحقّق منها من خلال المعلومات التي يجمعها بواسطة استبيان أواستمارة خاصة

لذلك نجد – في المقابل – أنّ الباحث الأنثروبولوجي، يعتمد تشخيص الظاهرة استناداً إلى فهم الواقع كما هو، ومن خلال الملاحظةالمباشرة ومشاركة الأفراد في حياتهم العادية.

انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً

انتقال المجتمع :

وأي تجمع بشري كالدول أو المؤسسات أو الحركات أو الأحزاب من حال إلى حال، من الحاضر إلى المستقبل، لتصبح طرفاً فاعلاً في الأحداث، وتحقق التنمية والنهضة المستهدفة، وتمارس دورها في إعمار الكون. وهكذا يتسع نطاق التعريف ليشمل الفعل على مستوى الدول والمؤسسات والحركات والأحزاب، بل ومجموعات العمل الصغيرة.

بإرادته:

أي بعموم الرغبة والإرادة الجماعية للمجتمع بمؤسساته وهيئاته وأفراده. ومن ثم فإن حالات التحول التي تحدث دون إرادة جموع وحدات المجتمع لا تدخل في نطاق تعريفنا لمصطلح التغيير في هذه الدراسة.

من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى:

وتشمل كلمة الحالة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية المختلفة كنظم الأسرة والاقتصاد والسياسة والنظم التشريعية والقضائية والدينية، ومن ثم فإن هذا اختيارنا لمصطلح الحالة الاجتماعية يجعل نطاق التعريف يتسع ليشمل عمليات التغيير في مناحي الحياة المختلفة.

أكثر تطوراً:

فمصطلح التغير يعني عندنا الانتقال بأي تجمع بشري إلى الأمام، وبناء قدرته على الفعل. وبالتالي فإن انتقال المجتمع إلى وضع أكثر تخلفاً أو ارتداده خطوة إلى الوراء لا يدخل في نطاق تعريفنا، لأنه لا يمكن أن تتلاقي إرادة المجتمع بعمومه على الانتقال لوضع متخلف

التغير الاجتماعي: من الإرث الفلسفي إلى التوظيف الاجتماعي:

المقاربة الرصينة للتغير الاجتماعي تبدأ في الوهلة الأولى من التأصيل الفلسفي للظاهرة، حيث يكشف تصفحنا للفكر الفلسفي عن زخم كبير من المساهمات الفلسفية التي أثارت إشكالية التغير. فمنذ الفكر الفلسفي اليوناني لم تحد الآراء الفلسفية عن ملامسة هذه الإشكالية ولو أنها متفاوتة في الطرح والتصور،

إذ نجد الفكر الهيراقليطسي لم يبتعد عن إثارة التغير التي كانت قضية فلسفية مركزية في إسهاماته الفلسفية حاول من خلالها دحض آراء خصومه التي كانت تركز على الثبات. فدافع هيراقليطس عن تغير الكائنات والموجودات، وسار أرسطو في نفس الاتجاه الذي رسمه هيراقليطس، حيث ساهمت كتاباته وإنتاجاته الفلسفية في رسم معالم فكر يؤمن بأهمية التغير ودافع عنها بالتركيز على مبدأ الصيرورة في حياة الكائنات والموجودات، أو بالأحرى صيرورة الوجود ككل(6).

أسس المنطق الأرسطي لفكر فلسفي حديث سيجعل، هو الآخر، من فكرة التغير موضوع الاهتمام الفلسفي الذي سيترتب عنه ظهور طروحات فلسفية تدعم فكرتي الثبات والاستقرار من جهة، وفكرتي التحول والتغير من جهة ثانية.

لن يقف مفهوم التغير عند حدود التوظيف الفلسفي بل سيزداد تبلورا واتساعا .إذ ستظهر مقاربات اجتماعية تتأطر ضمن الفكر الاجتماعي والاقتصادي تجعل منه محور اهتماماتها حتى ولو كانت تتميز بنوع من الكليانية(أوغست كونت، سان سيمون، آدم سميث...) وهكذا، سيظهر إلى الوجود فكر اجتماعي مؤسس على القواعد العلمية يهتم بالتغير الاجتماعيليس كتحولات تشهدها المجتمعات فقط، وإنما كفكر يبرز تاريخية المجتمعات الإنسانية ، وهو ما سيجعل أحد السوسيولوجيين البارزين والمختصين في التغير الاجتماعي يؤكد بأن«السوسيولوجيا فقدت علماء اجتماع كرسوا جهودهم لدراسة التغير الاجتماعي، وتتوفر على آخرين يهتمون بدراسة تاريخية المجتمعات، والسبب في ذلك يكمن في افتقارهم إلى أدوات لتفسير وتأويل التغير الاجتماعي(7).«

التغير الاجتماعي في الفكر الاجتماعي: من المقاربة السوسيولوجية إلى المقاربة الأنتروبولوجية:

دون التذكير بأن فكرة التغير الاجتماعي نالت حيزا مهما في كتابات الفلسفة الاجتماعية سواء مع أوغست كونت أو مع روسو وغيرهم، إلا أن ذلك لا يعني بأن السوسيولوجيا، بعد أن أخذت صبغتها العلمية ستجعل من التغير الاجتماعي موضوعها الأساسي، بقدر ما ستظهر دراسات تميل نحو فهم مجموعة من الظواهر الاجتماعية التي أخذت المجتمعات الغربية تشهدها في سياق الكشف عن حيثيات صيرورة هذه المجتمعات(8). إن ما وجب التأكيد عليه هو أن هذه المقاربات سارت في اتجاه التأسيس لعلم اجتماع يهتم بالتغير الاجتماعي سواء في بعده التطوري(التطور الاجتماعي) الذي يمتد لفترات طويلة، أو في بعده التغيري(التغير الاجتماعي كتبديلات قابلة للملاحظة والدراسة)(روشيه، مندراس(...

في الوقت الذي شرعت فيه السوسيولوجيا تجعل من التغير الاجتماعي أهم الموضوعات التي تشتغل عليها، أخذت تظهر إلى الوجود أنماط أخرى من الدراسات تهتم بدينامية المجتمعات المتخلفة أو السائرة في طريق النمو اتخذت منحى أنتروبولوجيا. إذ همت كثير من الأبحاث إلى الاشتغال على المجتمعات

الحديثة العهد بالاستقلال، والتي ينظر إليها بأنها مجتمعات تقليدية (traditionnelle)حسب المنظور السوسيولوجي لها.

انصبت الاهتمامات الأنتروبولوجية، إذن، على دراسة كيفية التعايش القائم بين التقليد والتجديد في هذه المجتمعات ودراسة إشكالية التثاقف(9) حتى ولو أن قدرة الأنتروبولوجيا في حصر هذه التغيرات »معقدة وغير كافية ما لم تستعن بأدوات السوسيولوجيا والسيكولوجيا في دراستها لدينامية هذه المجتمعات(10.«(

التوظيف الأنتروبولوجي للتغير الاجتماعي:

تعمل الأنتروبولوجيا، حسب جورج بلاندييه، نتيجة تنوع وتعدد الملاحظات التي تقوم بها، ومن خلال التحليل المقارن الذي تنهجه لمختلف المعطيات، على بلورة نظرية خاصة بالمجتمعات المسماة بالتقليدية. في هذا السياق، فإن منظور الباحث الأنتروبولوجي للتغيرات الاجتماعية يرتكز على ضرورة استحضار ديناميتين مهمتين في التغير الاجتماعي إحداهما داخلية والأخرى خارجية. إنه يربط التغير الاجتماعي بالدينامية الخاصة بالتغيرات الناجمة عن المصادر الخارجية من جهة، وبالدينامية المرتبطة بالتغيرات الناتجة عما هو داخلي من جهة ثانية. استلهم بلانديي ذلك من الباحث بلبار الذي تحدث هو الآخر عن دينامية البنيات والأنساق وهي الدينامية التي تحدث على المستوى الداخلي لكل بنية أو نسق، وتشمل كلالعناصر المكونة لها، ثم دينامية التحول حيث تصبح البنية موضوع الدراسة والاشتغال وما يطرأ عليها من تحولات وتغيرات(11 .(هاتان الديناميتان اللتان تشكلان المصدر الحقيقي للتغير الاجتماعي حسب بلانديي تضعنا أمام سؤال الاستمرارية والتكرار، أو بالأحرى، أمام جدلية التقليد والحداثة. فإذا كانت تختلف المقاربات السوسيولوجية، بدءا من طرح أوغست كونت، تقرن التجديد والتقدم بالمجتمعات المتقدمة(التاريخية(historiques/، أو العقلانية حسب تعبير ماكس ويبر (rationnelles)، فإن التكرار والرتابة تتميز بها المجتمعات التقليدية وغير التاريخية(a–historiques)، أو كما هو الأمر عند كارل ماركس الذي يعتبر التقليد بمثابة العائق الأكبر أمام عقول الأشخاص la tradition hante le) cerveau des hommes)(12)، فإن المقاربات الأنتروبولوجية تعتبر الأنساق التقليدية بأنها تشهد حالة من الدينامية والحركية(13). إنها تلغي تلك المقولة المستوحاة من التصور السوسيولوجي والمتمثل في ثبات المجتمعات وجمودها. هكذا، نلاحظ أن الأنتروبولوجيا تشرع في وضع تاريخ للمجتمعات السائرة في طريق النمو، وهو التاريخ الذي بترته السوسيولوجيا عندما ألصقته بالمجتمعات المتقدمة.

تكمن مهمة الأنتروبولوجيا – وهي تضع مقاربتها للتغير الاجتماعي – في كونها تربطه بالمجتمعات غير الأوربية منطلقة، حسب رِؤية بلانديي، من التمييز الذي تضعه بين دينامية التغيرات الداخلية ودينامية التغيرات الخارجية في هذه المجتمعات، ومن التمييز بين ضرورات هذا التغير وشروطه.

وقد حدد بلانديي في إطار حديثه عن دينامية التغيرات الاجتماعية الداخلية ثلاثة مؤثرات لها ارتباط بالتغيرات السوسيو–ثقافية. تتعلق الأولى بالتعديلات الناجمة عن العلاقات القائمة بين المجتمع والإطار الطبيعي الضامن لها، أما الثانية فتتصل بهشاشة التوازنات الاجتماعية، بينما الأخيرة فمصدرها التحديث والابتكار(14).

وفي حديثه عن دينامية التغيرات الخارجية يورد بلانديي مجموعة من الخصائص التي يجب على المهتم بالتغيرات الاجتماعية أن يأخذها بعين الاعتبار، ومن جملتها:

]التفاوت الحاصل بين المجتمعات المتقدمة والمتأخرة على المستوى التقني والاقتصادي، وما لذلك من آثار سلبية على التغيرات الاجتماعية والمتجلية في ترسيخ اللاتوازنات الاجتماعية.

]ينتج عن الخاصية السابقة ظاهرة التبعية، التي تفرض على المجتمعات المتقدمة مراقبة التغيرات الاجتماعية التي تشهدها البلدان المتأخرة مما يلزم هذه الأخيرة بضرورة توجيهها.

]اختلاف سيرورات التغير الاجتماعي في البلدان السائرة في طريق النمو وتفاوتها زمنيا من مجتمع إلى آخر.

]إيقاع هذه التغيرات وكثافتها(15).

لم تقف الأنتروبولوجيا عند هذه الحدود، حسب جورج بلانديي، بقدر ما عملت على وضع اليد على العوائق والعراقيل الثقافية منها على وجه الخصوص، التي تحول دون التقدم التقني والاقتصادي في المجتمعات السائرة في طريق النمو. إنها العوائق التي تصنفها المقاربة الأنتروبولوجية ضمن ظاهرة المحافظة.(16)(le conservatisme)

التوظيف السوسيولوجي للتغير الاجتماعي:

يمكن توظيف النظريات السوسيولوجية التي قاربت مفهوم التغير الاجتماعي على نظريات كليانية (holistiques)على غرار ماركس وما قدمه من أطروحات حول التغيير الاجتماعي، حيث اعتبر الأساس المادي للمجتمع المرتكز الرئيسي لكل عملية تغيير؛ أو إميل دوركايم حيث تصوره عن الكثافة الاجتماعية والاتصال بمجتمعات أخرى عوامل بارزة في التطور والتغير الاجتماعي. يركز دوركايم في كتابه «التقسيم الاجتماعي للعمل» على العلاقة القائمة بين الفرد والمجموع الاجتماعي واضعا السؤال التالي: كيف يقيم جمع من الأفراد مجتمعا؟ وللإجابة على هذا السؤال، ميز دوركايم بين نمطين من التضامن: تضامن آلي، وتضامن عضوي. إنه أراد أن يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية وإيجاد أجوبة لمجموع المشكلات الاجتماعية للوصول بالمجتمع إلى التضامن العضوي؛ وإلى جانب ماركس ودوركايم، نجد كذلك الاتجاه الوظيفي الذي يبدو التغير الاجتماعي لديه مرتبطا بوظائف النسق الاجتماعي؛ فيما يفسر ماكس التغير الاجتماعي بالعودة إلى ما يطرأ من تغيرات على مستوى النسق

القيمي، وهكذا يكون العامل الديني، مثلا، سببا من أسباب التغير الاجتماعي. إذا كانت النظريات الكليانية تفسر التغير الاجتماعي من خلال مقولات كبرى، فهناك نظريات اتخذت من الفرد موضوعا لها لدراسة التغير الاجتماعي، ونذكر في هذا السياق سوسيولوجيا ريمون بودون ونموذجه التفسيري المتمثل في المنهج الفرداني والذي أسسه من خلال استلهامه لآراء مجموعة من السوسيولوجيين ومن جملتهم ماكس وفيلفريدو باريتو وغيرهم...

المقاربات الكليانية للتغير الاجتماعي :

الوظيفية والمستويات الثلاثة في التغير الاجتماعي :

تميل الوظيفية ككل النظريات التطورية إلى اعتبار المجتمع نسقا اجتماعيا يتجه إلى الحفاظ على توازنه الداخلي. ولن يحصل ذلك حسب هذه النظرية إلا بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التالية:

-كل نسق اجتماعي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة فيما بينها مشكلة بنية.

-كل نسق اجتماعي هو بمثابة بنية قارة.

-كل عنصر من عناصر النسق يؤدي وظيفة ما ويساهم في الحفاظ على التوازن داخل النسق.

-وظيفة النسق تنبني على التوافق الحاصل بين الأعضاء حول القيم الأساسية.

إذا كانت الوظيفية تجعل من توازن النسق الاجتماعي القضية المركزية التي تدافع عنها في أطروحاتها مع مختلف روادها، فإن التساؤل عن موقع التغير الاجتماعي ضمن هذا الطرح يصبح مشروعا، خاصة وأن التوازن الاجتماعي قد يبدو في أول وهلة مناقضا للتغير الاجتماعي إذا اعتبرنا هذا الأخير بمثابة نقلة يشهدها المجتمع من حالة إلى أخرى في ظرف زمني غير محدد قد يكون قصيرا أو متوسطا أو طويلا. «إن التوازن هو حالة يطرأ عليها تعديل بسيط تختلف به عن حالة أخرى منشودة وتكون مفروضة على النسق»(17). ولن يتحقق ذلك إلا عبر وظيفة الاندماج الاجتماعي الذي يهدف النسق الاجتماعي، أو بالأحرى، الجماعة المجتمعية (la communauté sociétale)إلى تحقيقه.

وتقارب الوظيفية، في شخص رائدها تالكوت بارسونز، التغير الاجتماعي على مستويين:

-المستوى القصير، حيث التغير الاجتماعي يحدث بفعل التحولات التي تساهم فيها العوامل الخارجية، وبشكل أساسي التقدم التكنولوجي؛ أو بفعل العوامل الداخلية المتمثلة في التوترات الاجتماعية الجزئية أو الكلية.

-المدى البعيد حيث حددت الوظيفية، مع بارسونز، ثلاث حقب كبرى مر منها المجتمع الإنساني: الحقبة البدائية والحقبة الوسيطية والحقبة المعاصرة التي تتميز مجتمعاتها بسيادة القوانين والمؤسسات(18 .)

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو تحديد الفاعل الرئيسي لهذا التغير الاجتماعي، إذ من الصعوبة بمكان كما يقول، ميشيل فورسي، اعتبار الأجزاء المكونة للنسق الاجتماعي \بأنها نفسها هي الفاعل

الرئيسي في تحولاتها. على هذا الأساس يرى بارسونز أن القيم المستدخلة بواسطة التنشئة تشكل حاجزا مهما أمام كل تغير اجتماعي، وتصبح بالتالي وظيفة الثبات الناتجة عن استدخال هذه القيم هي القادرة على تفسير المقاومة التي تشهدها عملية التغير الاجتماعي في كثير من المجتمعات.

وهكذا تميز الوظيفية، مع بارسونز، في التغير الاجتماعي بين ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: يمس البعد الداخلي للنسق الاجتماعي دون إحداث تغيير جذري عليه، ويتميز بالثبات والاستقرار، وهو ما يعني أن التغير الاجتماعي يحدث في صورة تحول اجتماعي داخلي لعناصر النسق للإبقاء على التوازن، ويحدث كل ذلك، كما تقر الوظيفية، بفضل وظيفتي النسق الاجتماعي المتمثلتين في التكيف والإدماج. أي تكييف كل عناصر النسق الاجتماعي مع الجديد وإدماج كل ما هو جديد في بنيات النسق.

المستوى الثاني: إذا كانت وظيفة الثبات تؤدي دورها على مستوى النسق الاجتماعي، وإذا كان التغير الاجتماعي الحاصل فيه قد يحدث بشكل غير واضح، فهذا يعني أن تطور النسق الاجتماعي يحدث بشكل بطيء، وهو ما يؤشر على وجود تغير اجتماعي ضمني ومضمر.

المستوى الثالث: وهو المستوى الذي تعمل فيه القوى الاجتماعية على إحداث تغير اجتماعي قوي ينتج وضع قطيعة مع التوازن الاجتماعي، يترتب عنه تأسيس نظام اجتماعي جديد. بعبارة أخرى، القطع مع التوازن وإحداث تغير على مستوى البنية يعني ظهور تحولات في القيم.

هذه المستويات الثلاثة في التغير الاجتماعي لها دلالة مجازية كما يقول ميشيل فورسي(19). ذلك أن نمطية هذه المستويات تنبني على مبدأ أن الاتجاه الطبيعي لكل نسق يتمثل في الحفاظ على التوازن. فإذا كان هناك لا توازن نتيجة توترات وصراعات اجتماعية، فإن ذلك يدفع بالنسق الاجتماعي إلى فرض وممارسة وظيفة الثبات.

قياس التغير الاجتماعي :

غير أن قياس التغير الاجتماعي لا يتم من خلال علاقات التمفصل بين العوامل الداخلية فقط(التوترات الداخلية أو أشكال التكيف والاندماج الاجتماعي كما تقر بذلك الوظيفية)، وإنما يحدث كذلك، بفعل وقوة العوامل الخارجية المؤثرة والمتحكمة في سيرورة التحول الاجتماعي. وهذا ما أثبته ماكس ويبر عندما أكد بأن «الإصلاح البروتستانتي، بخلقه نمطا أدبيا ينسجم مع تطور الاستثمارات والتوفير، قد لعب دورا حاسما في تطور الرأسمالية»(20)، وهي الفكرة التي نجدها، كذلك، في أطروحة التحديث حيث إن المحاولات النظرية في سوسيولوجيا التنمية تعتبر العوامل الخارجية تساهم كثيرا في القطع مع البنيات التقليدية والدفع بعوامل أخرى جديدة تساعد على تسريع التحول الاجتماعي بنيويا.

لا يقف العامل الثقافي، هو الآخر، بعيدا ومنعزلا عن مسرح التغير الاجتماعي، بل تعد إسهامات

التأثيرات الثقافية على البنية الاجتماعية بليغة جدا .وترجع أصول التدخل الثقافي إلى ما يصطلح عليه بالنظريات العاملية التي تنظر إلى التغير الاجتماعي على أنه نتيجة لعامل واحد هو عامل الثقافة، من حيث إنها أفكار وقيم ومعتقدات وسلوكات كما هو متعارف عليه في الدراسات الأنتروبولوجية على الرغم من كونها ليست محل إجماع من حيث الدلالة بين القواميس المختلفة.

إن تدخل العامل الثقافي في إحداث التغيرات الاجتماعية «يبدو على مستوى تفاعل العناصر الثقافية مع بعضها البعض حتى ولو كانت الطريقة التي يتم بها تختلف من النظرية الانتشارية إلى النظرية الارتباطية في الثقافة»(21.(

تساهم، إذن، النظريات العاملية في تفسير التغير الاجتماعي بفعل التدخل الثقافي، ولا ينبغي اعتبارها بمثابة النموذج السوسيولوجي الأمثل لدراسة التغير الاجتماعي خاصة وأن الإرهاصات السوسيولوجية الأولى التي اهتمت بهذه الظاهرة برزت مع كونت وماركس وغيرهما من السوسيولوجيين الأوائل الذين تحدثوا عن التطور والتحول الاجتماعيين في إطارهما العام والشامل بتحديد المراحل الكبرى التي يمران عبرها.

ينصح هنري مندراس (H. Mendras)في كتابه «التغير الاجتماعي: الاتجاهات والبراديغمات»22 الدارسين للتغير الاجتماعي، والسوسيولوجيين على وجه التحديد، بعدم السقوط في النزعة التطرفية عندما يتم ربط التغير الاجتماعي بأحد الاتجاهين السابق ذكرهما «نظريات التوازن ونظريات اللاتوازن». لذلك، نجده يدعو المهتمين بهذه الظاهرة إلى التريث في إصدار الأحكام وإعطاء تعليلات للتغير الاجتماعي.

إذا كانت نظريات التوازن تفسر التغير الاجتماعي بالانطلاق من دينامية الميكانزمات الداخلية للأنساق الاجتماعية وبنياتها بفضل التفاعل الحاصل بين عناصرها، فإننا نجد بالمقابل، نظريات اللاتوازن، أو بالأحرى، نظريات الصراع تقدم تفسيرا للتغير الاجتماعي على أنه نتيجة للتناقضات المؤدية له، كما شددت على ذلك النظرية الماركسية الكلاسيكية منها والحديثة .

بمقتضى هذه النظريات يصبح الصراع عملية اجتماعية يأخذ تجليات مختلفة في الحياة الاجتماعية. وهكذا، فبمقاومة التغيير «يؤدي الصراع إلى إعاقة النسق من الاستمرارية في الروتين المميت ويفسح المجال للاختراع والإبداع»(23). عن التصادم، مثلا، بين القيم الاجتماعية التقليدية والحديثة، يؤدي في نهاية التحليل إلى مجموعة من التغيرات التي تمنع من تحجر النظام الاجتماعي، مما يهيئ الأرضية ويؤثث للجديد بفضل الاختراعات. في سياق هذا التصور، وجدت النظرية الماركسية في الصراع الأساس الحقيقي والعلمي لتفسير التغير الاجتماعي، وأن التاريخ هو تاريخ الصراعات، وبالتالي فهو تاريخ التغيرات الاجتماعية. إن الصراع، أخيرا، في ظل هذا الطرح الماركسي، هو محرك التاريخ ما دام يستند على التناقضات الاجتماعية.

ودون الاسترسال في الحديث عن النظريات الماكرو–سوسيولوجية المفسرة للتغير الاجتماعي، يمكن القول بأن «علم الاجتماع الحديث يميل، مع ذلك، إلى رفض الفكرة التي تقول بوجود سبب مهيمن للتغيير

الاجتماعي، وتميل في الوقت نفسه إلى الاعتراف بتعددية أنماط التغيير»(24.)
لا يمكن مقاربة التغير الاجتماعي، إذن، ببراديغم سوسيولوجي واحد، وهو ما يعني اعترافا وإقرارا بأزمة البراديغمات السوسيولوجية خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوعها. فإذا كانت النظريات الماكرو-سوسيولوجية الداعية إلى اكتشاف قوانين واتجاهات التطور الاجتماعي تجعل من الكلية الاجتماعية الموضوع المركزي في دراساتها وانشغالاتها، فإن السوسيولوجيا الفردانية ستجعل من الفرد الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع، وبالتالي، تفسير التغير الاجتماعي من خلال أفعال وسلوكات الفرد كما يقول ريمون بودون: «علم الاجتماع لا يمكن أن يقوم إلا على أعمال فرد أو عدد من الأفراد المتفرقين. لهذا السبب يجب أن يتبنى حصرا المناهج الفردانية»(25.)

الفردانية والتغير الاجتماعي:

قبل الشروع في الحديث عن السوسيولوجيا الفردانية وتفسيرها للتغير الاجتماعي لا بد من القيام بوقفة تأملية حول هذا النموذج لإزالة العتامة التي قد تعيق القارئ وهو يتساءل عن موقعه ضمن النسيج السوسيولوجي العالمي.
يعود الفضل في إرساء دعائم هذا البراديغم السوسيولوجي لعالم الاجتماع الفرنسي ريمون بودون عندما وظف المنهج الفرداني في تفسير وفهم الظواهر السوسيولوجية. يصرح بودون في كتابه(المفاعيل المنحرفة والنظام الاجتماعي (بأن «عددا هائلا من الباحثين يعتبرون الصراع حول المصالح هو السبب الرئيسي في التغير الاجتماعي، فإذا كان ماركس اعتبر الصراعات الأكثر دلالة هي تلك المرتبطة بملكية وسائل الإنتاج، فإنه في الوقت الراهن، يمكن اعتبار التغير الاجتماعي ناتجا عن الصراعات المتعلقة بتوزيع السلطان(pouvoir)، غير أن ذلك لا يسري على المجتمعات الصناعية المعاصرة حيث الصراع الاجتماعي ينتج عن التفاوت القائم بين ما هو عام وما هو خاص، وليس عن توزيع السلطان»(26.)
لم يكن لـ»ريمون بودون» أن يضع ثوابت وأسس النزعة الفردانية في السوسيولوجيا لولا تفطنه بأن جذورها تمتد إلى علماء الاجتماع المعروفين بالمقاربة الكليانية(holistique)، وهي المقاربة التي كانت دائما تعالج التغير الاجتماعي والسياقات الاجتماعية كظواهر مفارقة (transcendante) لسلوكات الفرد ومؤثرة على أفعاله ومحددة لأهدافه ومقاصده، من قبيل الماركسية والوظيفية على سبيل المثال لا الحصر، على الرغم من أنهما حضرتا بقوة في سوسيولوجيا ريمون بودون كتراث سوسيولوجي نلمس فيه هذا المد الفرداني.
لقد أثبتت عودة بودون إلى هذا التراث السوسيولوجي تجذر المقاربة الفردانية في أعمال كثير من الباحثين الاجتماعيين كـ»ماكس فيبر» مثلا في تصنيفه للأفعال الإنسانية(الفعل البدائي، الفعل الوجداني، الفعل العقلاني) و«دي توكفيل» في حديثه عن العام والخاص، أو بعبارة أخرى الجماعة والفرد.

أهمية الجهاز المفاهيمي في النزعة الفردانية :

فهم الفردانية عملية تحتاج إلى تحديد الجهاز المفاهيمي الذي ترتكز عليه. في هذا السياق، نجد أنفسنا أمام الفرد كإشكال مركزي في التراث السوسيولوجي البودوني(نسبة إلى ريمون بودون.(
فخصوصية التحليل السوسيولوجي تكمن حسب بودون في أنه «يرنو إلى دراسة حالات فردية من خلال براديغم استخراج المفرد (le singulier)من خلال نمط أو شبه نمط ممثل لبنية نظام التفاعل الذي تنمو في إطاره الحالات التي ستفسر»(27.(
إن الفرد في سوسيولوجيا ريمون بودون من الأسباب الأساسية في حدوث الظواهر الاجتماعية. لذلك، نجده يسير في اتجاه دحض النظريات الماكرو–سوسيولوجية التي تجعل الفرد نتيجة للظواهر الاجتماعية. فهو يولي الأهمية القصوى للفرد وكل ما يقوم به من سلوكيات على أنها المؤثرة في الظواهر الاجتماعية، ومن ثمة في التغير الاجتماعي. يقول في هذا الإطار: «شرح ظاهرة اجتماعية يعني الأخذ يعين الاعتبار دائما على أنها نتيجة للأعمال الفردية»(28.(

من النزعة الفردانية إلى المنهجية الفردانية :

تفطن بودون إلى أن تحليل الظاهرة الاجتماعية لا يجب أن تسري عليه نفس التحاليل وتفسيرات باقي الظواهر الأخرى، الاقتصادية منها والسياسية...وأرجع ذلك إلى ما تتميز به من خصوصيات تجعلها تختلف عن الظواهر السالفة الذكر والتي تتطلب دراسة وتفسيرا ماكرو–سوسيولوجيا.
إن خصوصية التحليل السوسيولوجي يقوم في المقام الأول على «دراسة حالات فردية في نظام من التفاعل حيث تنمو داخله الحالات التي ستفسر»(29). وعلى الرغم من القوة التي قد يمارسها هذا النظام على الفرد، فإن هذا الأخير، هو الآخر، له من القوة ما يجعله قادرا على ممارسة تأثير تام على هذه الكلية ونسق التفاعلات مما يتطلب مقاربة منهجية تعطي الأولوية للفرد على الكل أو المجموع في تفسير هذا النسق.
إن المنهجية الفردانية، حسب ريمون بودون، تستوجب وجود الظاهرة ب، أو مسار الظاهرة ب، عندما نحلل بشكل صريح العلاقة بينها(الظاهرة ب) والظاهرة ت، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها نتيجة لمنطق سلوك الأفراد المنضوين تحت هذه الظاهرة أو هذه الظاهرات»(30). ومن هنا على علم الاجتماع، كما يقول بودون، أن ينظر إلى الفرد في ظل نسق من التفاعلات، على أنه بمثابة ذرات، دراستها وفهمها تتطلب قاعدة منهجية على تحليل سلوكاتها وتصرفاتها بالقطع مع المسلمات الكلاسيكية المغالية في تفسير أنساق التفاعل والتغير الاجتماعي والتي تعمل على تذويب الفرد فيها.

سار بودون في الاتجاه الذي رسمه باريتو عندما انشغل بدراسة الأفعال الفردية حيث ميز بين الأفعال المنطقية والأفعال غير المنطقية، فشكل الفعل الفردي، بذلك، الدعامة المنهجية في المنهج الفرداني البودوني، إذ بواسطته سيصبح الفرد ذلك الفاعل الرئيسي في حدوث التغير الاجتماعي في سياق نسق التفاعلات الاجتماعية.

إن أفعال وسلوكيات هذا الفاعل قادرة على إحداث أثر بالغ على مسار التغير الاجتماعي، أو بعبارة أوضح، إن التغير الاجتماعي لا يمكن قياسه حسب المنهجية الفردانية، إلا عبر الأفعال والسلوكيات الفردية وليس البنيات الاجتماعية كمقولة من المقولات الكلية التي هم كل من ماركس ودوركايم وبعض نظرائهم في جعلها السبيل الأنجع لدراسة وفهم التغير الاجتماعي.

هذه المسافة الإبستيمولوجية التي يظهرها بودون، في تحليله للتغير الاجتماعي، بين المقولات الكلية (holistique)ومقولة الفرد أتاحت له إمكانية الحديث عن ظواهر أخرى قابلة لاستثمارها في التفسير والفهم العميقين للتغير الاجتماعي، وهي إضافات مفاهيمية للرصيد السوسيولوجي البودوني تزيد إغناء للمنهجية الفردانية.

ظاهرة البروز وظاهرة المفاعيل المنحرفة:

يستدعي الحديث عن المنهجية الفردانية التطرق إلى أهم المفاهيم التي وظفها ريمون بودون لفهم سلوكيات وأفعال الأفراد وأثر ذلك على التغير الاجتماعي .ومن بين هذه المفاهيم المفاعيل المنحرفة (les effets pervers).

يعرف بودون المفعول المنحرف على الشكل التالي: «...نستطيع القول إن هناك مفعولا منحرفا عندما يخلق شخصان(أو أكثر) خلال سعيهم وراء هدف معين، واقعا لا يبتغونه وقد يكون غير مرغوب فيه من وجهة نظر كل واحد منهما، أو من وجهة نظر أحدهما»(31.)

ولتعميق الفهم حول المفاعيل المنحرفة وأثرها على التغير الاجتماعي، يورد بودون مجموعة من الأمثلة الكفيلة بإزالة الضبابية التي تعيق استيعابها .

تعتبر المفاعيل المنحرفة من الظواهر غير المتوقعة التي تحدث بشكل صدفوي نتيجة تعقد العلاقات الاجتماعية، فهي إذن نتاج مضاعف لهذه العلاقات التي لا تقف عند حدود التعقيد بل تتجاوز ذلك إلى التعارض مع مصالح الفاعلين الاجتماعيين. وتنتج هذه المفاعيل عن الأفعال والسلوكيات الفردية غير المرادة حيث حصولها لم يكن نتيجة المساهمة القصدية للفاعلين الاجتماعيين بقدر ما تحدث تلقائيا.

لقد سار بودون في تصوره للمنهجية الفردانية إلى ظاهرة البروز (phénomène d'émergence) والمقصود بها تلك الآثار التي لم يسع إلى حدوثها الفاعلون الاجتماعيون والناتجة، كذلك، عن عملية الإدماج التي تتعرض لها سلوكياتهم وأفعالهم.

ولتوضيح هذه الظاهرة، ظاهرة البروز، ستدلي بودون بمثال الإشاعة في الحقل المالي ومدى الآثار التي تخلفها، حيث كلما «انتشرت إشاعة حول إفلاس ممكن لأحد المصارف، يتهافت المودعون، كل بدوره، لسحب ودائعهم من هذا المصرف، وتكون نتيجة إدماج هذه السلوكيات الفردية وضع المصرف المعني فعلا في حالة إفلاس»(32). وحتى يكون لإدماج وتجميع (effets d'agrégation)الأفعال الفردية أثر ماكرو–سوسيولوجيا في نشوء الظواهر الاجتماعية وتشكلها فإن ذلك يستوجب الاهتمام ليس بهذه الظواهر الكلية وإنما بهذه الأفعال قصد تحليلها وفهمها .

ويمكن التعبير عن ظاهرة البروز، بروز المفاعيل المنحرفة بالمعادلة التالية كما صاغها بودون نفسه M):

= M(m). (33)

= M(m)حاصل تجميع/إدماج الأفعال الفردية = M أثر التجميع،

= m الفعل الفردي.

وحتى تتضح معالم المفاعيل المنحرفة في تفسير التغير الاجتماعي استند بودون إلى أزمة المنظومة التربوية في 60 من القرن الماضي وما شهدته فرنسا من اضطرابات ومشاكل شكلت تربة خصبة للدراسات السوسيولوجية؛ ويكفي أن نستحضر هنا إسهامات بيير بورديو ورفاقه في هذا السياق.

لقد بين بودون أن أزمة التربية في الستينات من القرن الماضي كانت نتيجة المفاعيل المنحرفة والتي كانت بدورها نتيجة صراع المصالح.

إن قطاع التربية والتعليم حسب بودون هو قطاع يشبه السياسة، إنه مسرح لظهور الأزمات والصراعات الاجتماعية الناتجة عن المفاعيل المنحرفة التي تبرزها علاقات الترابط بين الفاعلين الاجتماعيين القائمة على سلوكياتهم وأفعالهم وليس نتيجة لعلاقات السيطرة. وهكذا، فاللامساواة في الحظوظ التعليمية في نظر ريمون بودون تنتج عن علاقات الترابط بين الفاعلين الاجتماعيين التي لا تخضع دائما للنظام بل بفعل التوتر والصراع الناتج عن تباين مصالحهم في منظومة التربية والتكوين.

وحتى يثبت بودون أهمية المفاعيل المنحرفة/غير المتوقعة في تفسير تجليات التغير الاجتماعي، يورد مجموعة من الأمثلة من صميم التربية والتعليم. وعلى سبيل الحصر يمكن ذكر المناقشات التي دارت حول «لا تكافؤ الفرص في التعليم .«وهكذا، يعتبر بودون «أن حظوظ وصول ابن العامل إلى الجامعة والتي تقل بكثير عن حظوظ ابن الطبقات العليا، لا تثير خلافا بل تشكل نقطة الانطلاق نفسها .المسألة إذن هي مسألة تفسير الظاهرة»(34). إن المنهجية الفردانية كما وضعها بودون، ستدعو إلى ضرورة التساؤل عن اختيارات الأفراد/الفاعلين المعنيين والتي ستعتبرها بأنها سلوكيات وقرارت قابلة للدراسة والتحليل، وهذا يفيد بأن المنهجية الفردانية ستحصر اهتمامها في البحث عن أسباب اختيارات هؤلاء الأبناء انطلاقا من وضع فرضيات مرتبطة بالحركية الاجتماعية والمواقع الاجتماعية لآبائهم وبمدى تسريع تقليص الفوارق أمام التعليم. وهكذا، تصبح أفعال وسلوكيات هؤلاء الأفراد محط دراسة منهجية الهدف منها معرفة مدى الأثر الذي تتركه على البنية الاجتماعية. إن التساؤل عن الأفعال الفردية سيشكل جوهر

المنهجية الفردانية على اعتبار أن الظاهرة الاجتماعية تنبني، في نظر بودون، على هذه السلوكيات والأفعال. وبالتالي، ففهم سلوكات الأفراد يعني قطعا فهم خفايا الظاهرة والآليات المتحكمة فيها.

المنهجية الفردانية وتفسيرها للتغير الاجتماعي:

يعتبر تفسير ظاهرة اجتماعية ما حسب المنهجية الفردانية(التغير الاجتماعي على سبيل المثال) فرديا إذا كانت العلاقة بين الظاهرة(م) والظاهرة(م1 (نتيجة لمنطق سلوك الأفراد المتسببين في هذه الظاهرة(35).
ولتوضيح ذلك يقدم بودون المثال التالي:
غالبا ما تحدث الصراعات الاجتماعية نتيجة تباين المصالح الفردية، حيث تؤدي المفاعيل المنحرفة بأعضاء/فاعلين في جماعة ما إلى تقبل وضعية تناقض تطلعاتهم المصلحية، يترتب عنها ظهور آثار سلبية على الجماعة ككل تكون سببا في حدوث أزمة علاقات بين مجموع أعضاء الجماعة، وهو ما يعني بروز ظواهر اجتماعية ينجم عنها حدوث تغيرات اجتماعية .
ومن جهة أخرى، قد تكون سببا في توطيد هذه العلاقات ولكن بدلالة المفرد على حساب الجماعة، ويترتب عنه بروز ظواهر اجتماعية تكون سلوكيات هؤلاء الفاعلين طرفا أساسيا فيها ولها أثرها على التغير الاجتماعي حيث يساهم هذا الفرد أو ذاك(الفاعل) في ترسيخ سلوكيات وأفعال جديدة بالنسبة لأعضاء الجماعة(36).

خاتمــة:

بات التغير الاجتماعي من الموضوعات التي همت الدارسين السوسيولوجيين من مختلف مشاربهم الفكرية ولم تستقر دراساتهم على رأي واحد. فإذا كان التحديد المفاهيمي من بين الإشكالات التي تفاوتت حولها الآراء، فإن المقاربة المنهجية للتغير الاجتماعي، هي الأخرى، لم تخرج عن محيط هذا التفاوت والاختلاف خاصة بين النزعتين الهولستية والفردانية.
إن تتبع المسار السوسيولوجي ومحاولة فهمه للتغير الاجتماعي، واختلاف هذا الفهم من مدرسة سوسيولوجية إلى أخرى، من المدرسة الحتمية(مندراس) مرورا بالوظيفية(بارسونز) إلى الفردانية(بودون) يدفعنا إلى استحضار التداخل المفاهيمي الحاصل بين التغير الاجتماعي وجملة من المفاهيم الأخرى القريبة منه كالتطور والتحول الاجتماعيين على سبيل المثال.
غير أن التغير الاجتماعي يبدو أكثر دقة وتحديدا من هذه المفاهيم. لذلك، واستنادا إلى رأي ريمون بودون، لا ينبغي أن ندرسه استنادا إلى قوانين تاريخية كبرى، وإنما من خلال المفاعيل العرضية التي تحدث تحولات في البنيات الاجتماعية. ويجرنا ذلك، إلى القول، بأن المقاربات المنهجية لهذا الموضوع لم

تكن بذات المنحى، إذ نلاحظ تباينا ملحوظا بين التصورات الهولستية(الماركسية، الوضعية، الوظيفية...) والمنهجية الفردانية في تناول التغير الاجتماعي بالدراسة والتفسير والفهم.

لقد قدمت المنهجية الفردانية جوابا عن كيفية مقاربة التغير الاجتماعي بالتركيز على ظاهرتي البروز والمفاعيل المنحرفة التي استطاعت أن تضيف عناصر أساسية إلى الأبحاث حول التغير الاجتماعي.

وهكذا، اعتبرت المنهجية الفردانية السياقات المعقدة للتغير الاجتماعي من أهم المباحث في علم الاجتماع، وهو ما جعلها تدعو إلى ضرورة تركيز جهود الدارسين السوسيولوجيين على أفعال وسلوكيات الفاعلين بدءا من بساطتها وصولا إلى تعقدها، وليس التركيز على المقولات الهولستية العامة. فالتغير الاجتماعي، حسب بودون «لا يكون معقولا (intelligible)حتى على مستوى الماكرو–سوسيولوجي، إلا إذا غاص التحليل في العملاء أو الفاعلين الاجتماعيين الأكثر بساطة الذين يشكلون أنساق الترابط التي يعنى بها عالم الاجتماع»(37.(

إذا كانت النظريات الكليانية تنظر إلى التغير الاجتماعي على أنه نتيجة تضارب المصالح الاجتماعية وصراعها، فإن المنهجية الفردانية تتجاوز ذلك إلى اعتباره ناتجا عن المفاعيل العرضية الناشئة عن البنيات الاجتماعية المتداخلة والمترابطة فيما بينها. وبهذه الإضافة النظرية والمنهجية أضحت الفردانية مرجعا لكثير من الأبحاث والدراسات السوسيولوجية التي أثبتت جدواها بالنظر إلى نتائجها التي تقدمها على مستوى مسرح السوسيولوجيا مقارنة بالمقاربات الكليانية.

المصـادر:

.1أنصار، بيار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ت: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط: 1، 1992.

.2بودون، ريمون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

.3جنات، زهير،»الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون: العمق النظري والمرتكزات المنهجية«، انظر : www.uluminsania.net

.4حليم، عبد الجليل، (التنمية والتبعية)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، عدد 8، 1986.

.5حليم، عبد الجليل، التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية«، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، رقم 10، .1988

.6تايلور، إدوارد، الثقافة البدائية، الأبحاث في اتجاه تطوير الأساطير والفلسفة والدين والعرف، 1874.

.7دقس(ال)، محمد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1،

عمان، الأردن، 1987 .
8. كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1936.
9. سلام، محمد شكري،»سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي«، مجلة عالم الفكر، عدد: 3، المجلد 30، يناير– يبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002.
10. لكلرك، جيرار، الأنتروبولوجيا والاستعمار، ت: د.جورج كتورة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط. 1، 1982.
11. Balandier, Georges, sens et puissance, quadrige, puf, 3° ed, 1986.
12. Boudon,R. effets pervers et ordre social, p.u.f, 1977.
13. Forsé, Michel, «les théories du changement social», sciences humaines, n° 25, mars, 1992.
14. Giacobbi, M. et j.p. Roux, initiation à la sociologie, les grands thèmes, la méthode, les grands sociologues, hâtier, 1992.
15. lazarev, Grigori, «changement social et développement dans les campagnes marocaines», B.E.S.M, n°: 103, 1968.
16. Mendras, H. le changement social: tendances et paradigmes, ed Armand colin, paris, 1985.
17. Rocher, Guy, le changement social, Tome 3, coll. point, n° 15, Paris, 1970.

الهوامـش:

. 1عبد الجليل حليم، التنمية والتبعية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، عدد 8، 1986، ص: 52.
. 2عبد الجليل حليم، المرجع السابق ذكره، ص: 52.
. 3عبد الجلل حليم، المرجع السابق ذّكره، ص: 53.
4. Guy, Rocher, le changement social, Tome 3, coll. point, n° 15, Paris, 1970.
5. Grigori, lazarev, changement social et développement dans les campagnes marocaines, B.E.S.M, n° : 103, 1968, p: 20.
. 6يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الفصل الأول، ص: 19، ثم الباب الثالث، ص: 141، 1936.

. 7محمد شكري سلام، سوسيولوجيا التحديث والتغير في المجتمع القروي، مجلة عالم الفكر، عدد: 3، المجلد 30، يناير – يبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 65، 2002.

. 8محمد شكري سلام، المرجع السابق ذكره، ص: 65.

. 9جيرار لكلرك، الأنتروبولوجيا والاستعمار، ت: د. جورج كتورة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط. 1، ص: 73 إلى ص: 85.

10. Georges, Balandier, sens et puissance, quadrige, puf, 3° ed, 1986, p: 136.

11. Georges, Balandier, ibidem, p: 27.

12. Georges, Balandier, ibidem, p: 105.

13. Georges, Balandier, ibidem, p: 106.

14. Georges, Balandier, ibidem, p: 143-144.

15. Georges, Balandier, ibidem, p: 144.

16. Georges, Balandier, ibidem, p: 145.

17. Michel, Forsé, les théories du changement social, sciences humaines, n° 25, mars, 1992, p : 28.

18. M. Giacobbi, et j.p. Roux, initiation à la sociologie, les grands thèmes, la méthode, les grands sociologues, hâtier, p: 269, 1992.

19. M. Forsé, op. cité, p: 28.

. 20أورده عبد الجليل حليم في: التحديث القروي ورأسملة الزراعة المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، رقم 10، 1988.

. 21انظر في هذا الصدد، إدوارد تايلور، الثقافة البدائية، الأبحاث في اتجاه تطوير الأساطير والفلسفة والدين والعرف، 1874.

انظر كذلك، محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 1987.

22. H. Mendras, le changement social: tendances et paradigmes, ed Armand colin, paris, 1985.

23. M. Forsé, op.cité, p: 28.

. 24ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 186.

. 25بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ت: نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط: 1،

1992، ص: 76.

26. R. Boudon, effets pervers et ordre social, p.u.f, 1977, p: 20.

27. www.uluminsania.net

. 28بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

. 29بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

. 30بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

. 31بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

. 32بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

. 33زهير جنات، الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودونن العمق النظري والمرتكزات المنهجية، انظر : www.uluminsania.net

. 34بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

. 35ريمون بودون وبوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ت: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، ص: 418.

36. R. Boudon, effets pervers et changement social, ibid. p: 38-39.

. 37بيار أنصار، المرجع السابق ذكره، ص: 84